عن إدارة الأزمات إعلامياً

نواف التميمي

مرّت دولة قطر خلال السنوات الثلاث الأخيرة بأزمتين حادّتين، اقترف أولاهما أشقاء عرب، وتسبب فيروس كوفيد – 19 بالثانية. ومع اختلاف الأولى ذات الطبيعة السياسية عن أزمة تفشي وباء طبيعي، إلا أنهما تشتركان في حضور الدور الرئيس للإعلام في مختلف المراحل التي مرّتا بهما. شكل الفضاء الإعلامي، في أزمة حصار قطر، الساحة الأمامية لها، منذ شرارتها الأولى باختراق الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء القطرية فجر 23 مايو/أيار 2017، وبث تصريحات مُفبركة منسوبة لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وعلى امتداد مراحل الأزمة. وكانت مختلف وسائل الإعلام، ومنصاته التقليدية والرقمية، أبرز الأدوات التي جندتها دول الحصار للهجوم على قطر، ووظفتها الدوحة لصد العدوان والدفاع عن استقلال قرارها وصيانة سيادته. وحضر الإعلام كذلك بوصفه جزءاً أصيلاً في صُلب الأزمة، ذلك أن المطالب الـ13 التي رفعتها دول الحصار في وجه قطر يوم 22 يونيو/ حزيران 2017، استهدفت بشكل مباشر الإعلام القطري، إذ طالبت دول الحصار، في بندين منفصلين، بإغلاق شبكة الجزيرة ومؤسسات إعلامية أخرى مدعومة من دولة قطر. وتبرز أهمية تسليط الضوء، على قطاع الإعلام وشرح أبعاد دوره في الأزمة على المستويين، الداخلي والخارجي، كون «القوة الناعمة» والإعلام أحد أهم مكوناتها، شكلت ميدان المواجهة الأول، في غياب أي مواجهة خشنة بين دول الحصار (السعودية، الإمارات، البحرين، ومصر) في جهة، ودولة قطر في جهة أخرى. كما تجلى الدور الفاعل والمؤثر لمنظومة الإعلام القطري في الأزمة بدءاً من تفنيد مزاعم الدول الأربع، وتحصين الرأي العام الداخلي، ثم تعزيز صورة دولة قطر في العالم الخارجي، وإبراز جهودها في تحقيق السلام والاستقرار العالميين.

حضر الإعلام أيضاً في أزمة تفشي كورونا لاعبا قويا على ساحة الأزمة وفي كواليسها. وسواء في قطر أو غيرها من الدول، كثر الحديث عن الإعلام ودوره في إدارة أزمة اجتماعات البشرية من دون سابق إنذار. هناك من أشاد بهذا الدور، بينما انبرى آخرون إلى لوم الإعلام في نشر الذعر والإشاعات، والتأثير النفسي السلبي على الناس. قدّم القائمون على السياسات الإعلامية في قطر، في الأزمتين، دروساً مهمة في إدارة الأزمات إعلامياً. إذ تميزت إدارة قطر لهما باختيار مسار إعلامي لا يتجاهل الخطر، من دون الذهاب إلى حد التهويل وترهيب الناس، كما يفعل إعلام الإثارة والتفزيع في بلدان أخرى. تماسك الإعلام القطري أمام إغراءات السبق، وسخونة الأخبار، وتمسّك بأخلاقيات المهنة والمسؤولية الاجتماعية التي تنظم الأداء الإعلامي، سيما في وقت الأزمات التي تهدّد أمن المجتمع وسلامة أفراده. ولا يكتمل الحديث عن حُسن إدارة الأزمات إعلامياً، خلال أزمتي الحصار وتفشّي وباء كورونا، من دون التنويه بدور القائم بصياغة الخطط والمضامين الإعلامية، ويُقصد هنا «مكتب الاتصال الحكومي» الذي تأسس في 16 يونيو/ حزيران 2015، لتعزيز قنوات الاتصال، عبر بناء علاقة مهنية وثيقة مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، ليكون بذلك المصدر الرئيسي للأخبار والمعلومات المتعلقة بدولة قطر. وقد لعب المكتب دوراً محورياً في إدارة أزمتي الحصار وتفشّي لجائحة كورونا، بما في ذلك تنسيق الخطاب، وصياغة الخطة الإعلامية الشاملة، ومدّ وسائل الإعلام المحلية والدولية بالبيانات والتعليقات والمعلومات المُعبرة عن حقيقة الموقف في كل من الأزمتين، باعتباره مصدراً رئيسياً للأخبار والمعلومات الموثوقة عن دولة قطر. كما لعب المكتب دور المايسترو لضبط إيقاع أداء كل المنابر الإعلامية، الرسمية والأهلية، وضبط أداء الناشطين والمؤثرين على منصات الإعلام الاجتماعي، من خلال توجيهات واضحة لكل الفعاليات الإعلامية بالعقلانية والترفع وعدم الانزلاق خلف الإشاعات والأخبار المفبركة. واهتم خلال الأزمتين بنشر المعلومات التي تخفف من الآثار النفسية والمعنوية الناجمة عن إجراءات الحصار، أو تفشي الوباء، مع التأكيد على قدرات قطر في التعافي من آثار الوباء، كما تعافت من ندوب الحصار.

حول ترحيل السيدة ب من مطار بيروت

محمد حافظ يعقوب

قبل أن تبدأ الزعبرة المبتذلة المألوفة، بخصوص صحة الإجراءات التي اتبعتها سلطات أمن مطار بيروت الدولي وسلامتها، بحق السيدة ب وابنتها، فإن ما فعلته هذه السلطات هو أولاً مستنكَر وشُدان، ولا يمكن الدفاع عنه، مهما كانت الذرائع، على الإطلاق. خلاصة الحكاية أنه، من بين جميع ركاب الطائرة القادمة من الإمارات المتوجهين إلى سورية، منعت سلطات مطار بيروت، ليلة الأربعاء في 29 يوليو/ تموز الجاري، سيدةً فلسطينية مُسنةً وابنتَها (واثنين أو ثلاثة آخرين كما قيل لي) من حمل الوثائق السورية، من مواصلة طريقهما إلى دمشق، واحتجزتهما في المطار بقصد اجبارهما على العودة من حيث أتتا، وأنها أرغمتهما بالفعل بعد ساعات على العودة إلى متن الطائرة نفسها، على الرغم من اعتراضهما، وربما مقاومتهما، وعلى الرغم من كل الإجحاف والضرار البادي في القصة.

في تفاصيل الحكاية أن السيدة ب، وهي معلمة متقاعدة في سورية، ولا تقيم في الإمارات، كانت وابنتها في زيارة عائلية لهذا البلد، واحتجزهما فيروس كورونا هناك طوال الأشهر الماضية، أي انقطعت بهما السبل إثر إغلاق المطارات وتوقف حركة السفر. هكذا تدبرتا طوال هذه الفترة أمور إقامتهما وتكاليفها كيفما اتفق. والأنكى أنهما خسرتا بطاقة عودتهما إلى دمشق، بما في ذلك ثمنها.

حين سنحت للسيدتين إمكانية العودة إلى بيتهما في سورية، وتوفرت رحلة من الإمارات عبر مطار بيروت، ابلغتهما الشركة الناقلة أنها ستنقلهما بالحافلة مع جميع الآخرين من المطار إلى دمشق، وبالتالي مع السلطات اللبنانية. ولكن ما حصل أنه في مطار بيروت، وحدهم الفلسطينيون الذين لم يسمح لهم بعبور بلاد الأرز، ومرافقة الآخرين من غير الفلسطينيين المتوجهين إلى دمشق.

.. تبدو الأمور المتصلة بالفلسطيني في لبنان كما لو كانت عصية دائماً على التصديق، و/ أو لا تندرج في باب الممكن أو حتى المحتمل. إذ كيف يمكن لك أن تتخيّل أنك ستمنع وحدك من مواصلة الرحلة، على الرغم من كل الضمانات والتأكيدات؟ كتب الفرنسي جان بودبرو، في العام 1970، أحد أهم الكتب المناصرة لفلسطين بعنوان «جنحة أن تُوجد»، ويقصد به أن الفلسطيني لم يرتكب أي خطأ كي يقتلع من أرضه وبشرّد ويهجر. خطاء الوحيد أنه وجد على أرض يريد آخرون أن يستولوا عليها. والحقيقة أن الأمر الذي وصفه بودبرو ينطبق، من غير لبس، على الفلسطيني في لبنان. وقد أعددت دراسة موثقة قبل 25 سنة عنونتها «ثمن البؤس»، نشرت في كتاب جماعي مع الحقوقي محمد أبو خارشية وفيوليت داغر عن فلسطينيي لبنان. وكانت عن تحولات النظرة الرسمية اللبنانية إلى الفلسطيني، وبالأصح عن الهوة التي كانت تتسع بين كما قيل لي) من تحمّل الوثائق السورية، وانعدام الثقة المتبادل، وعن العنصرية التي كانت تفصح، أكثر فأكثر، عن نفسها في الخطاب والممارسة.

والحقيقة أن الإدارة اللبنانية، على مر العهود وتقلباتها، أظهرت ثباتاً لافتاً في النظرة إلى الفلسطيني، وإنها، حين يصبح متاحاً لها أن تفصح عن مكنونها، لا تتردد في إبراز عنصريةٍ دونها عنصرية جبران باسيل اليوم. هم لا يريدون الفلسطيني في لبنان. ولذلك يعملون كل ما في وسعهم فعله كي يرحّلوه عن هذا البلد السعيد، كي «ينظّفوا» لبنان منه، بحسب تعبير بعضهم. من لا يذكر أقوال جبران باسيل حين عذّب، قبل أيام قليلة، الأحرار التي تتهدّد لبنان ويتوجب اقتلاعها فوراً. وفي المقدّم منها الوجود الفلسطيني في لبنان؟ لا يهم بعد ذلك إن كان الفلسطيني الذي يتحدّثون عنه جاء لاجئاً، أي مُكرهاً ومطارداً، إلى بلاد الأرز. كتب الرئيس الراحل شارل الحلو، في مذكراته بالفرنسية، في معرض تبريره الحرب على الفلسطينيين (بالمعنى الحرفي لكلمة حرب) أنّ مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تُحاصِرُ المدن اللبنانية، وأنها تهدّدها استراتيجياً، ولذلك وجب اقتلاعها.

ما عاد ممكناً وصف حكاية الفلسطيني في لبنان أنها عصية على التصديق؛ ذلك أنها تحدّت وتتكرر من غير توقف، وبذرائع لا عدّ ولا حصر لها. فنحن مقتنعة، وأنها، اليوم، بحجة كورونا والإجراءات الاحترازية المتصلة به، ما عادت تحرص على إخفاء هويتها العنصرية المقزّزة التي تستهدف الفلسطيني نفسه، بوصفه إنساناً، مع الأسف.

(كاتب فلسطيني في باريس)

هذه الخطوة التاريخية في السودان

طارف الشيخ

تشهد الساحة السودانية حالة من الحراك النشط، ويسبب قوته، يُقابَل بتوجسات وقلق يشتد لدى العامة، ومخاوف بين بعض أطراف النخبة من انفراط عقد الدولة بكاملها، على أن الأكيد أن رياح التغيير تهب وبقوة على السودان، فالشعب، وعلى مختلف الصعد، يدخل في حالة حوار غير مسبوق، نجد ذلك على مستوى الأحياء، ممثلة في لجان المقاومة التي تتشابك خطوط اهتماماتها وتتعدّد، من الرقابة على الأسواق والسلع التموينية إلى ابتكار أجسام تعاونية للتخفيف من الضائقة المعيشية، إلى الاجتهاد في اختيار ممثلي الولايات المدنيين، لإنهاء ولاية العسكر.

شعبيا أيضا، تنتشر الزراعة وسط المبادرين والمستثمرين الشباب، بأفكار ورؤى جديدة تُحدث تغييراً بطيئاً، لكنه في تنام على امتداد الخريطة الزراعية في السودان. حدثني صديق، يعمل ضمن إحدى اللجان التي شكلها وزير التجارة والصناعة، عن حالة من الحماس التي ينفذ بها فريق من الخبراء والمختصين، شكّله وزير التجارة مدني عباس مدني، وهو من شباب الثورة، وانغماس هذا الفريق في بناء «مركز ضخم لقاعدة من البيانات والمعلومات لكل ما يتعلق بالتجارة والصناعة في السودان». وحسب وصف هؤلاء الخبراء، نقلا عن صديقي، إن ذلك سيعني ثورة حقيقية في التجارة، وبقطع الطريق إلكترونيا أمام أكبر شبكات الفساد التي توطّنت عبر السنوات في جسد هذه الوزارة، وعبثت بثروات البلاد، وتحكّمت في الصادرات والتجارة بكاملها. بمعنى آن التكنولوجيا سوف تكون الفيصل في عمل الوزارة، ما يجنّبها النشاط الطفيلي، ويلغي نمط الممارسة القديمة في السودان. ولعل أهم موجات الحراك وأكبرها شقها الأكاديمي، وقد جسده المؤتمر الذي عقدته جامعة الخرطوم لبحث «مبادرة البناء الوطني والانتقال الديمقراطي». مؤتمر مثل حلقة ضمن سياق الحراك المجتمعي الواسع، والذي يرسم خريطة طريق مستقبلية، وإطاراً شاملاً للتنمية المستدامة، وصورة الإصلاح الاقتصادي والتنمية المتوازنة المطلوبة في السودان.

ويبدو أن هذه المبادرة أصابت شيئاً في نفس رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، وبحثه المستمر عن مقاربة مختلفة لخروج السودان من الوضع الحالي، الأمر الذي دعاه إلى مخاطبة المؤتمر ودعوته المعنيين من أكاديميين وسياسيين وخبراء، لمناقشة ما سماه «المشروع الوطني الكبير، بشقيه السياسي والاقتصادي، وربطه بالمشروع التنموي، والذي يحافظ على وحدة السودان وتطوره». وذهب إلى أبعد من ذلك إلى الدعوة إلى الاتفاق «حول تحديد الملامح الرئيسية للمشروع القومي التنموي للتنمية المستقلة والمستدامة». وهذه الدعوة، في جوهرها، تجسيد لأهم الأولويات التي نصت عليها وثائق تكتل قوى الحرية والتغيير، لتحقيقها في الفترة الانتقالية لرسم ملامح السودان الجديد.

ويتمثل الوجه الآخر لصورة الحراك في الإعلان يوم 22 يوليو/ تموز الجاري عن الولاة الجدد لأقاليم السودان الثمانية عشر. وهو إعلان أثار الجدل من داخل قوى الحرية والتغيير، حاضنة الحكومة، والتي رأت أن الأسماء التي أعلن عنها حمدوك جاءت في بعض منها من خارج قوائم المرشحين المقدمة من القواعد في الأقاليم. وواضح أن حمدوك أراد ترك بصمته، باستخدام حقه في اختيار الولاة من الأسماء المقترحة من القواعد، واختار ولاة لأقاليم دارفور المضطرب ليس فقط لأنهم من أبناء المنطقة، وإنما لخبرتهم المكتسبة من عملهم في المنظمات الأممية في نشر السلام والاستقرار.

> أسدل إعلان الولاة الستار وأنهى سلطة حكام الأقاليم العسكريين، ووضعها كاملة بيد الحكام المدنيين

وفي هذه الخطوة استشراف للمرحلة المقبلة، أي ما بعد اتفاقية السلام والبدء في تطبيق مرحلة بناء السلام والاستقرار والتنمية في تلك المناطق. ولعل الانتقاد الأكبر له جاء من حزب الأمة، بقيادة الصادق المهدي، الذي فاجأه اختيار حمدوك ستة من المنتسبين للحزب، لكنهم من خارج القائمة المرشحة منهم. واعتبرت هذه الخطوة مستفزة من قيادة الحزب، لكن المفارقة أن الأقاليم استحسنت هذا الاختيار.

والمهم هنا الاعتبار لعامل آخر، أن هذه المجموعة تطلق رسالة من شقين، الأولى خاصة للمهدي، أن ثمة تيارا داخل حزب الأمة، بات يفصح عن نفسه بوضوح، واختار نهج التغيير الذي ينتظم البلاد، وطي صفحة الماضي الطائفية. والثانية أن هذه المجموعة تجسّد حالة من الاصطفاف، تتسع دائرته داخل قوى الثورة من دعاة التغيير الجذري، وهي خطوة ترتبط وبقوة بالإعلان المثير لتجمع المهنيين، قاطرة الثورة، الجسم النقابي، وخروجه من «الحرية والتغيير»، واصطفافه سياسيا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (مجموعة الحلو)، وهي خطوة لا تزال تثير جدلا كثيرا، ولكنها تعبر عن هذا التيار الجديد الذي يعتبر أن الثورة تتعرّض للاختطاف من مجموعة ترفض التغيير الجذري الثوري في السودان، ويقودها المهدي، وبعض الأحزاب الصغيرة، ومجموعات أخرى داخل «الحرية والتغيير». والمثير حقا في تسمية الولاة أنها خطوة تاريخية بكل معنى الكلمة، أن القائمة ضمت امرأتين للمرة الأولى في السودان، وهذا حدث لا يقل في رمزيته عن انتخاب فاطمة أحمد إبراهيم منتصف الستينيات، أول امرأة تدخل البرلمان في السودان، وربما على مستوى المنطقة العربية. ويلفت النظر أن تعيين أمال محمد عز الدين وآمنة أحمد المكي جاء في ولايتين (الشمالية ونهر النيل) تضمان أكثر الحركات الشعبية والعمالية تنظيما وتأثيرا في السودان، من الرافضين إنشاء السدود في المناصير وكجبار.

وخلاصة القول إن إعلان الولاة قد أسدل الستار وأنهى سلطة حكام الأقاليم العسكريين، ووضعها كاملة بيد الحكام المدنيين، وهذا من مطلوبات الشارع الثوري. ويحتم الوضع المدني الجديد على الحكام المدنيين مواجهة تحدّيات كبرى من توفير الأمن وحل المشكلات المزمنة للمياه والطاقة، إلى جانب توفير فرص العمل وتحسين الأوضاع المعيشية، وتعزيز الإنتاج في الأقاليم، وهذا كله ليس قليلا.

(كاتب وإعلامي سوداني)

أسير الاستبداد وأخلاق الاستعباد

سيف الدين عبد الفتاح

يستبدل الاستبداد حاله في ترويض البشر وترويعهم لقبول أخلاق الاستبداد وخلق الاستعباد وتطبيع عموم الناس على أحوال القطيع، طاردا منظومات قيم الكرامة الإنسانية التأسيسية وأخلاق العزة المرضية وحال الحرية ورفض كل ألوان التبعية؛ فيصنع القابليات للحالة الاستبدادية، والتمكين لمسالك أقرب ما تكون من أحوال العبودية، مؤثرا بشكل مباشر وغير مباشر على الحالة الذهنية والعقلية والأحوال الفكرية والوجدانية؛ إلى درجة ينقلب فيها التصور والإدراك، فيفكر أن الدواء هو الداء؛ فيختل ميزان حركته فيطلب ضرّه لا نفعه وطغيان المستبد وظلمه؛ لا إرغامه على سيرة العدل في حكمه والإنصاف في حقه؛ فيجري جاهدا إلى حتفه؛ مجتهدا في الإضرار بنفسه»... الاستبداد يسلب الراحة الفكرية، فيضيّ الأجسام فوق ضناها بالشقاء، فتمرض العقول، ويختلّ الشعور على درجاتٍ متفاوتةٍ في الناس.

والعوام الذين هم قليلو المادة في الأصل قد يصلح مرضهم العقلي إلى درجةٍ قريبةٍ من عدم التمييز بين الخير والشر، في كلٍّ ما ليس من ضروريات حياتهم الحيوانية. ويصل تسفُّل إدراكهم إلى أنّ مجرّد آثار الأبّهة والعظمة التي يرونها على المستبدّ واعوانه تبهر أبصارهم، ومجرّد سماع الفاظ التفخيم في وصفه وحكايات قوته وصولته يزيغ أفكارهم، فيرون ويفكرون أنّ الدواء في الداء، فينصاعون بين يدي الاستبداد انصياع الغنم بين أيدي الذئاب؛ حيث هي تجري على قدميها جاهدةً إلى مقرّ حتفها. ولهذا كان الاستبداد يستولي على تلك العقول الضعيفة، فضلاً عن الأجسام، فيفسدها كما يريد، ويتغلّب على تلك الأذهان الضئيلة، فيشوّش فيها الحقائق، بل البديهيات كما يهوى، فيكون مثْلهم في انقيادهم الأعمى للاستبداد ومقاومتهم الرشد والإرشاد، مثل تلك الهوام التي يريد حجزها على النار، وكم هي تغالب من تترامى على النار، وهي في تغالب من الحالة الخلقية والقيمية للاستبداد، فإنه يروّج أحوالا زائفة ومزورة، مبررا سياسات طغيانه ومسلك استعباده، فيحسن القبيح ويقبح الحسن ضمن عمليات تزوير كبرى «وقد يظنّ بعض الناس أنّ للاستبداد حسناتٍ مفقودة في الإرادة الحرّة، فيقولون مثلاً: الاستبداد يلين الطباع ويلطّفها، والحقُّ أنّ ذلك يحصل فيه عن فقد الشهامة لا عن فقد الشراسة. ويقولون: الاستبداد يُعلم الصغير الجاهل حسنَ الطاعة والانقياد للكبير الخبر، والحقّ أنّ هذا فيه عن خوف وجبانة لا عن اختيار وإذعان.

ويقولون: هو يربّي النفوس على الاعتدال والوقوف عند الحدود، والحقّ أنّ ليس هناك غير انكماش وتقهقر. ويقولون: الاستبداد يقلّل الفسق والفجور، والحقُّ أنّه عن فقر وعجز، لا عن عفّة أو دين. ويقولون: هو يقلل التعديات والجرائم، والحقّ أنّه يمنع ظهورها ويخفيها، فيقلّ تعديدها لا عدادها».

وكان عبد الرحمن الكواكبي يتبع سلسلة سنده في رحم الذاكرة التراثية الحضارية، حينما يستلهم معاني السياسة في ارتباطها بالتربية والقيم الأساسية، فتكون السياسة دوائر تنداح في بيئتها ومساحات فعلها وساحات فاعليتها؛ فتبدأ سياسة الإنسان الفرد حتى تصل إلى أوسع دوائرها في الإنسان الإنسانية؛ في إطار قانون تأسيسي من لا يصلح لسياسة نفسه لا يصلح لسياسة غيره، فيكون ذلك ناهضا بالفطرة الصافية مشفوعا بالخبرة العالية «.. لا تكون الأخلاق أخلاقا ما لم تكن ملكة مُطردة على قانون فطري تقتضيه أولاً وظيفة الإنسان نحو نفسه؛ وثانياً وظيفته نحو عائلته؛ وثالثاً وظيفته نحو قومه؛ ورابعاً وظيفته نحو الإنسانية؛ وهذا القانون هو ما يسمّى عند الناس بالناموس. ومن أين لأسير الاستبداد أن يكون صاحب ناموس، وهو كالحيوان المملوك العنان، يُقاد حيث يُراد، ويعيش كالريش، يهبُّ، حيث يهبُّ الريح، لا نظام ولا إرادة؟ وما هي الإرادة؟ هي أمّ الأخلاق، هي ما قيل فيها تعظيماً لشأنها: لو جازت عبادة غير الله لاختار العقلاء عبادة الإرادة؛ هي تلك الحياة التي تفصل الحيوان عن النّبات في تعريفه بأنه متحرّك بالإرادة. فالأسير، إذن، دون الحيوان لأنّه يتحرّك بإرادة غيره لا بإرادة نفسه.

أسير الاستبداد لا نظام في حياته، فلا نظام في أخلاقه، وهكذا كلّ شؤونه تشبه الفوضى لا ترتيب فيها، فهو يتبعها بلا وجهة. البيت الأسير قد يُرهق، ويسيء كثيراً فيُعفى، وقليلاً فيُشنق، ويجوع يوماً فيضوى، ويخصب يوماً فينخم، يريد أشياء فيُمنع، ويأبى شيئاً فيُرغم؛ وهكذا يعيش كما تقتضيه الصُدف أن يعيش، ومن كانت هذه حاله كيف يكون له أخلاق، وإنْ وجد ابتداء يتعذّر استمراره عليه؟!

ولهذا لا تجوّز الحكمة الحُكمَ على الأسراء بخير أو شرّ». من خلال هذه الرؤية التأسيسية لخروج أسير الاستبداد عن أصل الفطرة الأساس في تكريمه والاستمساك بحال عزه وعزته ومخالفته لأصول الناموس الحاكم لافتقاده الإرادة والاختيار ومقتضى الفطنة والاعتبار وتحكم حال الفوضى والصدفة والتبعية في منظومة إدراكه وحركات سلوكه. فـ«الأخلاق آثار بذرها الوراثة، وتربتها التربية، وسُقياها العلم؛ وتفعل السياسة في أخلاق البشر ما تفعله العناية في إنماء الشجر»؛ والأخلاق لا يمكن الوعي بحال تأثيرها إلا من خلال رؤيتها ضمن رباعية مهمة متفاعلة الصفات الذاتية والفطرية، والتربية والتهذيب، والعلم الفياض، والسياسة بمعنى الرعاية والعناية قياما على الأمر بما يصلحه، والاستبداد الذي يربي أسير الاستبداد يهدم كل ذلك وينقضه من كل طريق وبكل وسيلة لأن ذلك كله ينهض بكرامة الإنسان، وينافض سياسات الاستبداد والاستعباد.

> ضمن مسيرة تربية أسير الاستبداد وأخلاق الاستعباد لديه، ولدى غيره من أشباهه في القطيع، تتكون منظومة أخلاق سلبية

ضمن مسيرة تربية أسير الاستبداد وأخلاق الاستعباد لديه، ولدى غيره من أشباهه في القطيع، تتكون منظومة أخلاق سلبية وقيم فاسدة مفسدة، وآلفة رياء تصير ملكة وطبيعة لا يفهم صاحبها، ولا يحاول الفهم، فيظل جاهلا بأصل دائه، وشر خصاله، ومورد الخلل في مساره ومسيرته، فيجد من التبرير وليس التفسير، فيعزو ذلك لأسباب زائفة وعلل متوهمة، ليحيل فيها من غير حجة، ويكيل الاتهامات من غير سند، سوى أن يظل راضيا بما هو فيه من خلق دنيء، وفعل مسيء. أما الحقيقة فلا تعني إلا تخليه بفقدان إرادته عن حريته ورضاه بالأسر في ظل الاستبداد واستمراء أخلاق الاستعباد «.. أسير الاستبداد الحريق فيه برث شرّ الخصال، ويتربّى على أشرّها، ولا بدّ أن يصحبه بعضها مدى العمر. بناءً عليه؛ ما أبعده عن خصال الكمال!

ويكفيه مفسدةً لكلّ الخصال الطبيعية والشرعية والاعتبارية تلبسه بالزيّاء اضطراراً حتى .. بألفه ويصير مَلَكةً فيه، فيفقد بسبب ثقته نفسه بنفسه، لأنّه لا يجد خُلُقاً مستقرّاً فيه، فلا يمكنه، مثلاً، أن يجزم بأمانته، أو يضمن ثباته على أمرٍ من الأمور، فيعيش سيئ الظنّ في حقّ ذاته متردداً في أعماله، لوَامّاً نفسه على إهماله شؤونَه، شاعراً بفتور همّته وتبدّد مروءته، ويبقى طول عمره جاهلاً مورد هذا الخلل، ويتهم الخالقَ؛ والخالقُ جلّ شأنه لم يُنقصه شيئاً».

ويتّهم تارةً بدينه، وتارةً تربيته، وتارةً زمانه، وتارةً قومه، والحقيقة بعيدة عن كلّ ذلك، وما الحقيقة غير أنّه خُلق حرّا فأسر». إنه حقا شعار «العبودية المختارة»؛ خُلق حرا فأسر؛ إنها حقيقة أسرى الاستبداد، حينما تتمكّن أخلاق الاستعباد.

(كاتب مصري)

(مايكل ديبينس/Getty)

معارك إلغاء وإقصاء

اسامة ابو ارشيد

أي شخص موضوعي، أو يحاول أن يكون كذلك، ويملك قدراً من القيم والأخلاق، الأصل فيه أن يسعى إلى أن يرتقي بفكره وخطابه وسلوكه إلى المثال الذي يدّعي أنه ينشده، بغض النظر عن المرجعية الأيديولوجية التي تحدّد معيارية المثال هنا. صحيح أن ما بين الواقع والمثال، وما بين المعيارية والحال، بونا شاسعا على الأغلب. وليس ثمّة جديد نضيفه عندما نقرر هذه الحقيقة التي نعايشها ونُخبِرُها في اليوم مرّات ومرّات، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يتحوّل إلى تشريع لذلك الانقصام الذي بين ما نزعمه، ونَدّعي أننا نناضل من أجله، وما هي عليه ممارساتنا وأفعالنا. ولعل أوضح نموذج على ذلك الانقصام الذي ما نجده عند بعض رجال الدين، بغض النظر عن انتمائه الديني هنا، إذ أنهم أكثر الفئات التصاقاً في وعي الناس، عندما يجدون منهم سلوكاً بعد شاذّاً وقبيحاً في ميزان ما يعظون به غيرهم أو يوبّخونهم على أرضيته. الأمثلة كثيرة، وكما سبق القول في كل دين، فتجد من رجال الدين من يخونّ أمانة ما استُحْفِظَ عليه، سواء في جعل الانتماء لعرق ما مدعاةً للتفوق على باقي البشر، أم في الاعتداء الجنسي على الأطفال أو النساء، أم في سرقة أموال التبرّعات والصدقات والزكاة، أم في التحوّل إلى بوق لسلطان جائر، يبرر له كل رذيلة يرتكبها بحق تعاليم الدين، أو جريمة يوقعها بالناس. ذلك لا شك خلق وممارسة مذمومان في أي إطار قِيَميٍّ سوي.

وبعيداً عن الاستطراد في الأمثلة، وهي كثيرة، فإن الحكم السابق نفسه ينسحب على الخلافات الفكرية والسياسية، خصوصاً منها المنضوية تحت فضاء منظومة تشترك في غاية واحدة. لا يقبل أبداً من ضحايا قمع حرية الكلمة والاعتقاد والتّحزّب، المنادون بإطلاق الحريات العامة، أن يكونوا هم أنفسهم إقصائيين وإلغائيين في حق غيرهم، ممن يخالفونهم الرأي والوسيلة في سبيل تحقيق هدف مشترك، حتى ولو كانت محاولات الإقصاء والإلغاء تلك على مستوى الخطاب والقهر المعنوي، لا المادي، ذلك أمرٌ مذمومٌ، ويقدح في صدقية وشفافية مقترفه. أدرك أنه من المثالية، ومن غير الواقعي، القول إن خلافاتنا الفكرية والسياسية ينبغي أن تتلاشى لأننا نتفق في الهدف. ستبقى خطوط الفصل الفكريّ الأيديولوجي حاضرة، مهما توهمنا غير ذلك، أو تمنيناه. ومن ثمّ، الأجدى، والأكثر واقعية، أن نتعايش معها، ونركز على إدارتها، وتجنّب استثارة حساسياتها وصراعاتها المنفلتة من حسابات العقل والأخلاق. اكتب هذه السطور وأنا أتابع، كغيري، معارك حامية الوطيس بين أشخاص محسوبين على «المعسكر العلماني» وآخرين محسوبين على «المعسكر الإسلامي». لا أريد أن أخوض في أسماء، ولا قضايا معينة، فهي مجرّد تفاصيل، قد تتغير غداً، مع بقاء أصل الصراع قائماً. ما يسيء في الأمر أن أطراف بعض تلك الصراعات قد يكونون متفقين في هدف مركزي، كالموقف من نظام ديكتاتوري بطش بالجميع، وألقى بهم في السجون، أو حولهم إلى لاجئين ومنفيين، من دون تفرقة بينهم على أساس الأيديولوجيا، أو الانتماءين السياسي والحزبي. ومع ذلك، بأسهم بينهم شديد، وعندما تنظر إلى الأسباب تجدها، في أحيان كثيرة، تافهة. تمّ افتعالها من بعضهم. أليس من المعيب، ومما يدخل في باب الإقصاء ومحاولة الإلغاء، ولو معنوياً، أن يحيل «إسلاميون»، يفترض أنهم مثقفون، إلى «العلمانيين»، و«القومجية» و«اليساروجية» و«الليبراجية»؟ هذه أحكام قيمية ليس فيها موضوعية، وهي مخلّة، ومن يبادر إلى افتعال مثل هذه المعارك الدونكشوتية لا ينبغي إسباغ صفة المثقف عليه. ماذا يتوقع من يطلق العنان لفحش لسانه وسموم قلمه من الطرف الآخر؟ التعميم في سياق إصدار الأحكام القيمية الحاطّة حتى ولو كانت محاولات الإقصاء والإلغاء تلك على مستوى الخطاب والقهر المعنوي، لا المادي، ذلك أمرٌ مذمومٌ، ويقدح في صدقية وشفافية مقترفه. أدرك أنه من المثالية، ومن غير الواقعي، القول إن خلافاتنا الفكرية والسياسية ينبغي أن تتلاشى لأننا نتفق في الهدف. ستبقى خطوط الفصل الفكريّ الأيديولوجي حاضرة، مهما توهمنا غير ذلك، أو تمنيناه. ومن ثمّ، الأجدى، والأكثر واقعية، أن نتعايش معها، ونركز على إدارتها، وتجنّب استثارة حساسياتها وصراعاتها المنفلتة من حسابات العقل والأخلاق. اكتب هذه السطور وأنا أتابع، كغيري، معارك حامية الوطيس بين أشخاص محسوبين على «المعسكر العلماني» وآخرين محسوبين على «المعسكر الإسلامي». لا أريد أن أخوض في أسماء، ولا قضايا معينة، فهي مجرّد تفاصيل، قد تتغير غداً، مع بقاء أصل الصراع قائماً. ما يسيء في الأمر أن أطراف بعض تلك الصراعات قد يكونون متفقين في هدف مركزي، كالموقف من نظام ديكتاتوري بطش بالجميع، وألقى بهم في السجون، أو حولهم إلى لاجئين ومنفيين، من دون تفرقة بينهم على أساس الأيديولوجيا، أو الانتماءين السياسي والحزبي. ومع ذلك، بأسهم بينهم شديد، وعندما تنظر إلى الأسباب تجدها، في أحيان كثيرة، تافهة. تمّ افتعالها من باب الإقصاء ومحاولة الإلغاء، ولو معنوياً، أن يحيل «إسلاميون»، يفترض أنهم مثقفون، إلى «العلمانيين»، و«القومجية» و«اليساروجية» و«الليبراجية»؟ هذه أحكام قيمية ليس فيها موضوعية، وهي مخلّة، ومن يبادر إلى افتعال مثل هذه المعارك الدونكشوتية لا ينبغي إسباغ صفة المثقف عليه. ماذا يتوقع من يطلق العنان لفحش لسانه وسموم قلمه من الطرف الآخر؟ التعميم في سياق إصدار الأحكام القيمية الحاطّة حتى ولو كانت محاولات الإقصاء والإلغاء تلك على مستوى الخطاب والقهر المعنوي، لا المادي، ذلك أمرٌ مذمومٌ، ويقدح في صدقية وشفافية مقترفه. أدرك أنه من المثالية، ومن غير الواقعي، القول إن خلافاتنا الفكرية والسياسية ينبغي أن تتلاشى لأننا نتفق في الهدف. ستبقى خطوط الفصل الفكريّ الأيديولوجي حاضرة، مهما توهمنا غير ذلك، أو تمنيناه. ومن ثمّ، الأجدى، والأكثر واقعية، أن نتعايش معها، ونركز على إدارتها، وتجنّب استثارة حساسياتها وصراعاتها المنفلتة من حسابات العقل والأخلاق. اكتب هذه السطور وأنا أتابع، كغيري، معارك حامية الوطيس بين أشخاص محسوبين على «المعسكر العلماني» وآخرين محسوبين على «المعسكر الإسلامي». لا أريد أن أخوض في أسماء، ولا قضايا معينة، فهي مجرّد تفاصيل، قد تتغير غداً، مع بقاء أصل الصراع قائماً. ما يسيء في الأمر أن أطراف بعض تلك الصراعات قد يكونون متفقين في هدف مركزي، كالموقف من نظام ديكتاتوري بطش بالجميع، وألقى بهم في السجون، أو حولهم إلى لاجئين ومنفيين، من دون تفرقة بينهم على أساس الأيديولوجيا، أو الانتماءين السياسي والحزبي. ومع ذلك، بأسهم بينهم شديد، وعندما تنظر إلى الأسباب تجدها، في أحيان كثيرة، تافهة. تمّ افتعالها من باب الإقصاء ومحاولة الإلغاء، ولو معنوياً، أن يحيل «إسلاميون»، يفترض أنهم مثقفون، إلى «العلمانيين»، و«القومجية» و«اليساروجية» و«الليبراجية»؟ هذه أحكام قيمية ليس فيها موضوعية، وهي مخلّة، ومن يبادر إلى افتعال مثل هذه المعارك الدونكشوتية لا ينبغي إسباغ صفة المثقف عليه. ماذا يتوقع من يطلق العنان لفحش لسانه وسموم قلمه من الطرف الآخر؟ التعميم في سياق إصدار الأحكام القيمية الحاطّة حتى ولو كانت محاولات الإقصاء والإلغاء تلك على مستوى الخطاب والقهر المعنوي، لا المادي، ذلك أمرٌ مذمومٌ، ويقدح في صدقية وشفافية مقترفه. أدرك أنه من المثالية، ومن غير الواقعي، القول إن خلافاتنا الفكرية والسياسية ينبغي أن تتلاشى لأننا نتفق في الهدف. ستبقى خطوط الفصل الفكريّ الأيديولوجي حاضرة، مهما توهمنا غير ذلك، أو تمنيناه. ومن ثمّ، الأجدى، والأكثر واقعية، أن نتعايش معها، ونركز على إدارتها، وتجنّب استثارة حساسيا

بنجامين ستورا والذاكرة الاستعمارية بين الجزائر و فرنسا

محمد سي بشير

تتسارع خطوات الجانبين، الجزائري والفرنسي، لتجاوز عقبات الذّاكرة التاريخية المشتركة، بإقرار إنشاء لجنة ثنائية، يقودها من الجانب الجزائري، عبد المجيد شيخي، وهو شخصية أكاديمية وطنية، معترف لها بالقدرات العلمية والمعرفة العميقة بالملف التاريخي، بكل حيثياته، في حين أنّ فرنسا عيّنت من سيكون الطرف الثاني في اللجنة، ممثلا لها، وهو المؤرّخ بنجامين ستورا، صاحب التصانيف الكثيرة في تاريخ الجزائر. ولئن قبلت الجزائر به، إلا أن ثمّة مؤاخذات عليه، يجب عدم السُّكوت عليها، لأنّ الرجل من سيقرّر مستقبل ملّف بحجم الذّاكرة التّاريخية للجزائر، بكل ما يحمله من مآس وجرائم ضد الإنسانية، يجب التّأكيد عليها حتى يكون التفاوض على قدم المساواة. ولكن بعد الاتفاق على مسلّمات عديدة تمنح للذاكرة مكانتها المحورية في تماسك المجتمع الجزائري، وتعيد التوازن إلى العلاقات الجزائرية الفرنسية، بل المغاربية الأوروبية.

لن يتم التفاوض إلا على الإجراءات الكفيلة بتفعيل الاعتراف، الاعتذار ثم التعويض لأنّ مضمون ملف الذاكرة لا يتم التفاوض بشأنه، كونه ينطلق من مسلّماتٍ، جاء الكاتب على ذكر عديد منها في مقالات سابقة في «العربي الجديد»، على غرار تسمية الاستيطان وتجريمه، عدد شهداء الفترة الاستيطانية، الأرشيفين العثماني والفرنسي للفترة السابقة على الوجود الفرنسي في الجزائر والتالية له، جماجم مجاهدي المقاومة المحتجزين في متاحف فرنسية، مجنّدي الحروب الفرنسية في الحربين العالميتين، الأولى والثانية، وحرب الهند الصينية من الجزائريين، وملف الحركى (الجزائريين المتعاونين مع فرنسا في الحرب التحريرية الكبرى والذين تعتبرهم فرنسا مقاومين ضمن صفوف عسكرييها)، وصولا إلى ضحايا التجارب النووية الفرنسية في الصّحراء الجزائرية وضحايا الألغام التي ما زالت تحصد، على الحدود الجزائرية الغربية والشّرقية، مع تونس والمغرب، جزائريين عديدين.

يأتي التّركيز على هذا الأمر، كون صحف جزائرية تحدثت، في هذا المقام، عن انطلاق مسار مفاوضاتٍ عسيرة بشأن الذّاكرة، في حين أن التفاوض لن يكون إلاّ على الثلاثية القانونية التي تم ذكرها. وهنا المؤاخذة الأولى على شخص ستورا الذي صرّح، من دون مواربة، إن الاعتذار عن الجرائم الاستيطانية الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن يحدُث، لأن للمسألة صلة بالجرائم، تكييفها، ثمّ كيفية الحديث عنها من دون المرور إلى إقرار معادلة الاعتراف التي سعت إليها فرنسا وجسّدتها بالنّسبة لمسؤولية الدّولة الفرنسية على محرقة اليهود التي انطلقت في 1940، في أثناء الحرب العالمية الثانية، من القبض على اليهود، مساعدة الدّولة الفرنسية بوسائلها في نقلهم إلى أفران المحتشدات في بولندا، على وجه الخصوص، ليتلو ذلك الاعتذار، ثمّ التّعويض لعائلات ضحايا المحرقة، مثل ما حدث في ألمانيا، أيضا، بشأن الملف نفسه.

يُعرف ستورا، في فرنسا، بأنه صديق عديد الرؤساء ومستشارهم في ملف الذاكرة التاريخية بين الجزائر وفرنسا، فقد دخل قصر الاليزيه في عهود ميتران وشيراك وساركوزي وهولاند، ثم ماكرون. وكان مستقرّا في آرائه، عندما يُثار ملف العلاقات الجزائرية الفرنسية، ودور الذاكرة في إعادة التوازن لها، ومركزًا، دوما، على مسائل الجرائم، ظلامية المرحلة الاستيطانية، إضافة إلى وجوب العمل على نزع فتيل هذا الملف، ولكن من دون التعبير، صراحة، عن ثلاثية الاعتراف، الاعتذار ثم التعويض، ليبقى في دائرة من يساوي بين جرائم الاستيطان وما يسميه عنف الجزائريين، أي عنف المستعمَرين (بفتح الميم)، وهو لب ما حاول الوزير الجزائري السابق، سليمان الشيخ، الحديث عنه في رسالته للدكتوراه التي ناقشها في فرنسا، وبيّن فيها خطأ من يفعل ذلك، لأن العنف الاستيطاني هو الأصل والعنف الآخر، من الجزائريين، من 1830 إلى 1962، ردّ فعل للدّفاع عن النفس وتحرير الوطن.

لا يُراد من هنا الحديث أن ستورا طرف في الذاكرة، لأنه من «الأقدام السوداء»، أي أولئك الفرنسيين الذين استوطنوا الجزائر، مستمتعين بخيراتها، في حين أن الجزائريين كانوا في عداد الأهالي، مواطنين من الدرجة الثانية، في وطنهم. ولا يمكن لستورا أن ينسى كيف غادر الجزائر مع آلاف ممن غادرها من المعمّرين الفرنسيين، غداة الإعلان عن وقف إطلاق النار في الجزائر في مارس/ آذار 1962. وقبل الاستفتاء الذي نظم لإقرار استقلال البلاد عن فرنسا في يوليو/ تموز من العام نفسه. كما لا يُراد هنا الحديث عن شعور الحنين الذي ينتاب المعمّرين الفرنسيين، وما زال، عندما يتذكّرون الجنة التي غادروها والجحيم الذي وصلوا إليه أعواما، في فرنسا، حيث لم يستطع كثيرون منهم هضم مسألة استقلال الجزائر، وتضييعهم ممتلكاتهم، والوطن ظنّوا أنّه ملكهم إلى الأبد، من دون أصحابه الجزائريين.

تلك هي أسباب للتحفظ على تعيين ستورا ممثّلا للدّولة الفرنسية في لجنة الذّاكرة الفرنسية الجزائرية، ولا يمكن أن يرفع هذا التّحفّظ إلاّ المسلّمات أعلاه، والتي يجب أن تكون منطلق العمل من الجانب الجزائري، لأن العمل التفاوضي في ملف حيوي، بحجم الذاكرة التاريخية، يحتاج إلى مسلّماتٍ يعترف بها الجانبان، ثم لا يتم التفاوض إلا على المسائل الإجرائية لتجسيد تلك المسلمات، وخصوصا الاعتذار الفرنسي عن الجرائم الاستيطانية، بل على الاستيطان نفسه، وذلك لأن هذه المقاربة هي أفضل السُّبل لقطع الطّريق أمام جماعات ضغط فرنسية، يمينية ويمينية متطرّفة، معروفة بالعداء لمسألة الذّاكرة. وتنشر، في كل مرّة، الكتب، المجلات، بل وتتصدر البلاتوهات الإعلامية للحديث حول ذاكرة تعاكس خريطة طريق عمل اللجنة التاريخية، تمجيدا للوجود الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، كما فعلت إحدى الصحافيات، قبل أيّام، فقط ردّا على حديث الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبّون، لقناة فرنسية، بشأن مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية، وارتباطها بملف الذاكرة، وخصوصا الاعتذار الفرنسي عن ماضيها الاستعماري.

وعلى الرغم من ذلك كله، يجب أن تتضمن لجنة الذاكرة، لتنجح في أعمالها، بالنسبة للجانب الجزائري، مؤرّخين مشهود لهم بالضلوع في المجال، على غرار محمد بلغيث وسليمان الشيخ وغيرهما، إضافة إلى تطعيم اللجنة بمفاوضين يعرفون كيف يربطون المسائل التاريخية بالمسائل الاستراتيجية، انطلاقا من تلك المسلمات، وبقصد الوصول إلى تجسيد الثلاثية المذكورة، وإن كانت مبتورة ببندها الثالث (التعويضات)، إلاّ في ملفين، الديون الفرنسية للجزائر قبل الاستعمار، وضحايا التفجيرات النووية والألغام على الحدود الشرقية والغربية، بل يمكن الرّبط بين تلك المفاوضات وملفات فرض مراجعة اتفاقية الشراكة غير المتوازنة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وصولا إلى إقرار أنّ غرب المتوسط والساحل امتدادان للعمق الاستراتيجي الجزائري، أي أنّ على المفاوض الجزائري أن يتنازل عن التعويض، ولكن مع مكاسب على مستوى ملفات أثقل، قد تكون خاتمتها إنهاء الوجود الفرنسي في غرب المتوسط ومنطقة الساحل لصالح قوة أخرى قد تنبعث، مستقبلا، عن اتحاد المغرب العربي.

> ملف الذاكرة شأن استراتيجي بالنسبة للجزائر، إذا أرادت أن يكون المنطلق في بناء مشروع قوّة
>
> ليس ستورا المفاوض الأمثل في لجنة الذّاكرة بين فرنسا والجزائر، وهو الذي بصدد تحضير تقرير كلّفه به ماكرون، بشأن ملف الذاكرة التاريخية

بالنتيجة، ليس ستورا هو المفاوض الأمثل في لجنة الذّاكرة بين فرنسا والجزائر، وهو الذي بصدد تحضير تقرير كلّفه به الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بشأن ملف الذاكرة التاريخية (وهو تقرير انتخابي بحت، باعتبار أن ماكرون بصدد التحضير لحملة العهدة الثانية) إضافة إلى عدم التغاضي عن أن 2021 هو العام الذي يسبق الرئاسيات المقرّرة، في فرنسا، في 2022، أي أنّ ماكرون سيكون أمام ضغوط الحصول على أصوات اليمين واليمين المتطرّف، ما سيجعل من ملّف الذاكرة إذا تمّ التفاوض بشأنه، تحت هذه الظروف، لصالح فرنسا أو، على الأقل، سيكون الجانب الجزائري أمام تعنّت فرنسي لدواع انتخابية صرفة، ما يعني أنّ على الجانب الجزائري أن يركّز على المسلمات المذكورة، أهمية الصوت الانتخابي للجالية الجزائرية والمغاربية (زهاء ستة ملايين صوت)، مع المسارعة إلى الضغط بسن قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في البرلمان الجزائري، ويكون ذلك متبوعا بتطبيق مبدأ عدم إقرار أيّ اتّفاق إلا بذلك المضمون، أو تأجيل المفاوضات إلى ما بعد الرئاسيات لمنع لجوء ماكرون، أو مرشّحين آخرين، إلى استغلال ملّف الذاكرة في الحملات الانتخابية، ما يقلّل من شأن مضمونه، بل و يُصعّب، في المستقبل، الوصول إلى اتفاق يرضي الطرف الجزائري، بالمضمون المذكور.

يُعتبر ملف الذاكرة شأنا استراتيجيا بالنسبة للجزائر، إذا أرادت أن يكون المنطلق في بناء مشروع قوّة، أساسه فرض الاعتراف على فرنسا في ملفٍّ حيوي، ثمّ استغلاله للوصول إلى إقرار المكانة المستقبلية للجزائر المغاربية، المتوسطية والساحلية، أو يجب أن يكون كذلك، وهو أمل من قضى من الجزائريين من لدن أوّل شهيد سقط في معارك 1830 إلى من يموت، اليوم، بالسرطان من جرّاء التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، أو الذين يسقطون تحت ألغام زرعها الفرنسيون في الجزائر.

(كاتب وباحث جامعي جزائري)

السوريون والتمييز بين الأمن والأمان

سوسن جميل حسن

مع تقدّم الأزمة السورية، وتفاقم أوضاع الناس المعيشية، وازدياد الشعور بانسداد الأفق في وجوه السوريين، خصوصا بعدما أنهكت البلاد والعباد من الحرب ونتائجها، والحصار الممارس على الشعب الذي توّجه قانون قيصر، تحت عنوان عريض يدّعي الضغط على النظام لتغيير سلوكه، ومن أجل دفعه إلى العملية السياسية وفق قرار مجلس الأمن 2254، ثم أخيرًا وليس آخرًا على ما يبدو وباء كورونا الذي يتغوّل بطريقة متسارعة في حياة السوريين، كما فعل في حياة باقي البشر في مشارق الأرض ومغاربها، يزداد الشعور بالإحباط والخوف من الغد، ومن الحاضر أيضًا الذي يعاني فيه الناس من الفوضى، وتفشّي الجريمة بكل أصنافها، من قتل وسرقة واغتصاب جنسي وفقر وجوع وقهر.

وترتفع وتيرة الأصوات، بنبرتها الحارقة المتحسرة على الماضي القريب، باعتباره كان أكثر أمانًا بالنسبة إليهم، ويزداد عدد من يقولون أو يردّدون عبارة الشاعر السوري، منذر مصري، التي ألّبت ضدّه شريحة كبيرة من المحسوبين على جمهور المعارضة، «ليتها لم تكن»، حتى لو كان المعنى المستبطن لهذه العبارة يختلف عمّا رمى إليه منذر مصري.

شريحة كبيرة وتزداد كبرًا اليوم تقول، عندما يحصل نقاش أو سجال أو حتى تراشق كلامي عن الوضع في البلاد: «كنا عايشين بأمان». وهذا التعبير عن الحياة، المشتهاة أو المأسوف عليها، يحمل مغالطة والتباسا كثيريْن في المعنى، فالأمان غير الأمن، وتحقيق الأمن في المجتمع لا يعني بالضرورة توفير الأمان الذي يعني الطمأنينة والسكينة والحياة اللائقة والشروط الإنسانية التي توفّر للفرد إمكانية إنجاز حياته وصناعة حاضره وصياغة أحلامه عن مستقبله، بعد القضاء على تهديد سابق، فكلمة أمن كمفردة لغوية تفرّع منها من تسمياتٍ لها مدلولات متنوعة، أو تختص بمجالات مختلفة في حياة المجتمعات والشعوب، فهو أكثر من أن تشمله مقالة محدودة. ولكن يمكن الإشارة إلى ما يختص بالأمن، كأجهزة حكومية لها وظائف تختص بالحفاظ على الاستقرار وحماية المجال العام وحياة المواطنين، وكل ما هو مشترك بينهم. أبسط شكلين لهذه الأجهزة الشرطة والجيش، فالشرطة مخوّلة بالحفاظ على الأمن الداخلي، والحفاظ على سيادة القانون. أمّا الأمن الخارجي فوظيفته حماية البلاد من التهديدات الخارجية والدفاع عن سيادتها في وجه أي اعتداء خارجي.

تعدّد الأجهزة والمؤسسات الأمنية على علاقة بطبيعة النظام في أي بلد، والسياسة التي تدار بها البلاد وما يمنح الدستور من صلاحياتٍ لكل جهة، ففي ألمانيا مثلاً، أقامت الحكومة بعد سقوط النازية جهازًا للمخابرات وآخر للشرطة الجنائية إلى جانب الشرطة النظامية، تعمل هذه الأجهزة من خلال وزارة الداخلية والمستشارية، ويضمن الدستور عدم انتهاكها حقوق المواطنين، تجاوزًا لما كان سائدًا في عهد النازية، وانسجامًا مع الهدف الذي تسعى الحكومات إلى تحقيقه، وهو تجاوز أخطاء الماضي الكارثية، حيث مُنح جهاز الشرطة السرية (الغاستابو) صلاحيات واسعة، فكانت لها سطوة أكثر من الدولة نفسها، وكان كل الشعب تحت رحمة ممارساتها وقراراتها الظالمة. لذلك عندما باشر الألمان ببناء دولتهم، بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، والويلات التي جرّها العهد النازي على الشعب والبلاد، أسّسوا لجهاز أمني يقيّده الدستور وتُحدّد صلاحياته بقوانين تمنعه من أن يتحوّل إلى دولةٍ عميقةٍ، تسلّط سيوفها على رقاب المواطنين.

ومن الملاحظ أن كل الهيئات الاستخباراتية أو المنوط بها المسؤوليات الأمنية تتعاون مع بعضها بعضا، ومع هيئة حماية الدستور لغرض جمع المعلومات عمّا يهدد أمن الدولة، وعمّا يهدد النظام الديموقراطي الذي دفع الشعب ثمنه باهظًا، حتى رست حالة الاستقرار في المجتمع، وتم الحفاظ على دولة قوية ومتطورة، فالنظام الديموقراطي كنهج هو الهدف، وليس النظام الحاكم.

في البلدان التي تحكمها أنظمة شمولية بقبضةٍ من حديد، تكاد أجهزة الأمن والاستخبارات لا تعدّ لكثرتها. ومن هنا يمكن العودة إلى مفهوم كلمة أمن بعد انفلاتها من المعاجم، لتواكب حالة المجتمعات والشعوب والأنظمة، وتتلون بطيف واسع، بحسب اختصاص تلك الأجهزة، فهناك الأمن القومي وأمن الدولة والأمن الداخلي والأمن الخارجي والأمن العسكري والأمن السياسي والأمن الجنائي، ومهمة أجهزة استخباراتية عديدة جمع المعلومات وممارسة القمع والتدخل في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والقضائية والتعليمية والإدارية، وفي عمل كل مؤسسات الدولة ووزاراتها بطريقة تعسفية في كثير من ممارساتها، من أجل تحقيق أمن النظام الحاكم وترسيخه، وهذا يمنح المجتمع نوعًا من الاستقرار، لكنه ليس الاستقرار الآمن الذي يوفر الأمان والسكينة والطمأنينة للمواطنين، إنما استقرار كاذب، فيكفي أن يعيش الأفراد تحت سطوة الخوف الدائم، حتى تكون حياتهم غير آمنة وغير منتجة، من يتأسف على ما كان قبل مارس/آذار 2011، يمكن أن يكون أسفه وندبه مبرّرين أمام الجحيم الذي يعيشه، لكن هذا لا يعني أن وجود المبرّرات يمنح الحالة قيمتها السوية، أو أنها صحيحة، فأي نظام يدير المجتمع بالقوة لا بدّ له من زرع الخوف والرهبة في النفوس، وتمكين مشاعر المراقبة والتربّص والمحاسبة من نفوس البشر. وفي المقابل، فإن الوصول إلى هذه الغاية لا بدّ له من أجهزة أمنية تزجّ الناس في قفص كبير، ليدخلوا في حالةٍ من الاستنقاع، يشعرون معها أن حياتهم مستقرة، وأمنهم متوفر ومحروس، بينما هو في الواقع أمن النظام الذي يفرض حراسته بهذا الشكل.

> تعدّد الأجهزة والمؤسسات الأمنية على علاقة بطبيعة النظام في أي بلد، والسياسة التي تدار بها البلاد
>
> للحياة الآمنة أوصاف تميّزها وأسس وقواعد تحققها، كلها على علاقة بالكرامة الإنسانيةً

كيف يكون الإنسان آمنًا عندما تكون حياته مهدّدة؟ وعندما يكون سقف طموحه منخفضًا على الرغم من كونه إنسانًا، ولا سقف لإبداعاته؟ كيف يكون آمنًا وأطفاله لا يحظون بتعليم كما يجب ولا رعاية صحية ولا حماية لحقوقهم؟

وكيف يكون آمنًا وهو يحسب حساب الكلمة التي ينطقها أو حتى الفكرة التي تدور في رأسه، فيخرسها لأن ثمنها باهظ لو أفلتت منه؟ كيف يكون آمنًا من الجريمة، والجرائم الكبرى ترتكب بحقه وحق غيره في ظل الفساد والمحسوبيات، فلا ضامن لحقه في موارد بلاده، ولا حقه في تقرير مصيره وتحقيق إرادته في دولةٍ عقد معها عقدًا، فمنحته جنسيتها ووعدَ ضمان حقوقه والحفاظ عليها بموجب الدستور، فلا تمييز بينه وبين غيره، والفرص متكافئة أمام الجميع، والجميع متساوون أمام القانون، بينما الواقع كان على النقيض؟

ينعكس الشعور بالأمان على سحن الناس ووجوههم. حين تمشي في شوارع المدن الآمنة ترى الوجوه مرتاحة، مستبشرة، همومها خاصة جدًا، فهم يعملون وفرص العمل متاحة أمام الجميع، لا يعانون من مشكلات حياتية، قادرون على توفير الغذاء والمسكن لأسرهم، لديهم أماكن ترفيه واستجمام لائقة بإنسانيتهم، ومن يتعرّض إلى التمييز أو تضييق حريته أو انتهاك حقوقه، فإن القانون حاضر للدفاع عنه، كل فرد يشعر بالانتماء وبمسؤوليته في الإدلاء بصوته لانتخاب من يمثله، ويساهم في صنع سياسات البلد، وعندما يقصر فإنه يحاسبه.

للحياة الآمنة أوصاف تميّزها وأسس وقواعد تحققها، كلها على علاقةٍ بالكرامة الإنسانية، فهي الشرط الرئيسي لإنسانية المواطن، وكل انتقاص في حقوقه فيه انتهاك لكرامته، وكل انتهاكٍ للكرامة يجرّ خلفه غياب السكينة والطمأنينة والأمان. لكن ما زاد في غياب الأمان في سورية ليس الواقع المرير المدمر الذي وصلت إليه البلاد فقط، بل انغلاق الأفق واليأس من إمكانية الوصول إلى وضع أسلم بعد كل الفواتير التي دفعت، إذ لم يكّن أداء الأطراف التي سميت المعارضة السياسية، أو التي صادرت حراك الشعب وطموحه وأحلامه، على مستوى يمنح الطمأنينة والثقة بالغد، فكان أن فُقد الأمن والأمان معًا لدى الشعب، زاد في ذلك الشعور بالفقدان الخوف من المستقبل بعدما لم يقدّم أحد من الأطراف المتصارعة على السلطة ما يمنح الأمل بخلاص من الجحيم. وعلى الرغم من الجحيم، من الضروري أن يعرف الناس الفرق بين الأمن والأمان، وبين الاستقرار والاستنقاع، علّ هذا يعينهم في فهم الواقع خطوة أولى.

(كاتبة سورية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads